تفجيرات منتجع دهب: بقاء الحال من المحال

أسامة أبو ارشيد*

■ التفجيرات الثلاثة التي وقعت في منتجع دهب في صحراء سيناء المصرية، وأدت الى الآن الى مصرع 23 شخصا واصابة حوالي 70 آخرين، مدانة شرعا ومدانة خلقا. لا لأن السواد الأعظم من ضحاياها كانوا من المصريين، ولكن لأن مثل هذه العمليات وبغض النظر عن المستهدف تفتقد الى البوصلة الصحيحة، وتفرغ طاقات الغضب والكبت الكامن في الداخل فتحرق الجميع وتهدُّ السقف على رأس الجميع وتغرق المركب بالجميع.

أما والآن وقد عبرنا عن الموقف من مثل هذه العمليات، فان ثمة قضايا أخرى متعلقة ينبغي أن يشار اليها وأن تبحث بعمق. فمنطق الادانة والشجب لن يقود الا الى بح الأصوات دون طائل، كما أن منطق الأمن والقبضة الحديدية وحدهما لن يقودا الا الى مزيد من تسعير نيران الغضب والرغبة في الانتقام. وليس أدل على ذلك من أن هذه التفجيرات جاءت بعد أقل من سنة من تفجيرات 23 تموز (يوليو) من العام الماضي في منتجع شرم الشيخ، والتي ذهب ضحيتها 88 شخصا وحوالي 200 مصاب، وقبلها هجمات طابا، القريبة من منتجع شرم الشيخ، والتي وقعت في تشرين الأول (اكتوبر) 2005، وخلفت 34 قتيلا وعشرات الجرحى، يضاف الى ذلك هجمات أخرى في القاهرة وما حولها. حينها شن النظام حملات أمنية غير مسبوقة، اعتقل فيها المئات، وقتل بها العديد. ولم تتوقف حملة النظام عند هذه الحدود، اذ تورط في تعذيب وحشي واهانات بالغة ضد البدو في الصحراء، خصوصا بعد تفجيرات شرم الشيخ، مما خلق حالة من التوتر والاحتقان والحقد ضد النظام، وهو ما دفع عددا من المراقبين الى القول ان بدوا غاضبين قد يكونون وراء مثل هذه التفجيرات، وذلك انتقاما من النظام الذي تجاوز عليهم بشكل شرس ابان التفجيرات السابقة.

لعل من أول الأمور التي ينبغي أن تطرح هنا، تتعلق بعلاقة تنظيم «القاعدة» بمثل هذه العمليات. طبعا «القاعدة» ستكون المتهم الأول، وربما الأخير، على أساس أنها أصبحت اسما عالميا، يريح الجميع من عناء البحث، ويقوي من حجج الادارة الأمريكية، بأن ثمة حربا على «الارهاب» لا زالت مستمرة. وأبعد من ذلك تعفي النظام المصري من البحث في الأسباب الحقيقية لمثل هذه الهجمات، ويعلقها على مشجب حركة «ارهابية» خارجية. غير أن الحقيقة في تقديري غير ذلك. وتنظيم «القاعدة» ليس الا وهما ضخمه الجميع لتعليق كل الشرور عليه. أنا لا أنفي أن ثمة تنظيما لـ«القاعدة» كان موجودا في أفغانستان وباكستان، وأظنه لا زال فاعلا هناك، ولكنه ليس بالقوة التي يتحدثون عنها، ويحاولون تصويره بها. تنظيم «القاعدة» أضعف بشكل كبير بعد مقتل العديد من قياداته وتشرد من بقي منهم تحت وطأة المطاردة. لكن هذا لا يعني أن لا وجود لـ«القاعدة» في العديد من مناطق العالمين العربي والاسلامي، خصوصا في العراق. بل ان لها وجودا ولكنه وجود فكري لا تنظيمي. بمعنى أن ايديولوجيا «القاعدة» أضحت فكرا عابرا للحدود في العالم الاسلامي، يقتات على فشل الأنظمة والاحتلال الأمريكي في العراق والتواجد الغربي في «الجزيرة العربية» ووطأة الحملة على الاسلام والعالم الاسلامي. وما يحدث اليوم من عمليات باسم «القاعدة»، ان صدقت الأخبار، انما تحدث باسم «القاعدة الايديولوجية» لا «القاعدة التنظيمية». لقد نجحت السياسات الأمريكية في تخريب عش الدبابير، ولكنها فشلت في القضاء على الدبابير نفسها، فساحت في الأرض مشتّتة توقع الألم أينما حلت.

اذن من وراء هذه العملية؟ للاجابة على هذا السؤال تنبغي الاجابة على السؤال الأهم لماذا مثل هذه العمليات؟ لأن هوية الجاني تصبح غير ذات صلة اذا عرفت الأسباب التي تعطي ذريعة مستمرة لتنفيذ مثل هذه العمليات.

لا شك أن السبب الأول لمثل هذه العمليات هو فشل الأنظمة على كل الصعد وقمعها وفسادها وارتهانها للخارج. أنظمة تمارس التجبر والاستكبار على شعوبها، تحرمهم حرياتهم، تدوس على كرامتهم، تذلهم في أرزاقهم، في حين ترفث الطغم الحاكمة بنعم قارون كلها. الساذج فقط هو من لا يدرك واقع الحال في العالم العربي والاسلامي الذي يولد هذا الغضب. مشكلة الأنظمة أنها لا تصدق أو لا تريد أن تصدق أن شعوبها قد شبت عن الطوق، وبأن شعارات الأمس التي كان تخدرهم بها قد استنفدت مفعولها اليوم. أي شعب ذاك الذي لا يرى ذل هذه الأنظمة عندما تأتي الأمور الى علاقاتها بالغرب. من من الشعوب لا يرى مساهمة هذه الأنظمة في حصار الفلسطينيين، لا لشيء الا لأنهم انتخبوا فصيلا فلسطينيا، مرفوضا من اسرائيل والولايات المتحدة، بملء ارادتهم لتمثيلهم بشكل أفضل. من منهم لم يعايش ويدرك موقف هذه الأنظمة المخزي من غزو العراق ومحاولة تبضيع السودان اليوم وضرب ومحاصرة سورية وضرب ايران.. الخ.

أين مواقف العز والاباء والممانعة لدى النظام العربي الرسمي؟ لا توجد. الشعوب ترى ذلك. في ذات الوقت، يرون هذه الأنظمة كرتونية في مقابل الخارج، اسمنتية في علاقتها مع الداخل. فالحريات والديمقراطية هبة من النظام تعطى بالقطارة وبقدر محسوب، يصبح فيها كل المباح دون سقف مس النظام. بل انه في بعض الدول العربية، شتم الله وشتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسا بجريمة، أما المس بمقام «الحاكم بأمر نفسه»، فيعد خطيئة ما بعدها خطيئة. أما واقع الشعوب المعاشية فحدث ولا حرج، فقد تحول سواد الأمة الى مستجدين.. فارتفاع الأسعار لا يتوقف عند حد، ويتناسب ذلك طرديا مع زيادة نهم هذه الأنظمة. اذن، ارتهان للخارج وتوضع له، في مقابل تجبر بالداخل وترفع عنه.

وفي ذات السياق، يبرز عامل آخر لا يقل أهمية عن سابقه، ولعله أشد وضوحا في الحالة المصرية. فعندما تصبح الأغلبية الشعبية والدينية والمذهبية مرهونة أو مستباحة للأقلية الدينية والمذهبية والطائفية، فان هذه بدورها تضحي واحدة من أفضل وصفات التدمير الذاتي. لقد تابعنا جميعا ما جرى في الاسكندرية من أحداث مؤسفة في خضم شهر نيسان/ابريل الجاري بين المسلمين والأقباط. لقد أدان كل المسلمين الهجوم الذي قام به مسلم، سواء أكان «مخبولا» أم «متآمرا» على احدى الكنائس، في حين لا زال الى الآن بابا الكنيسة القبطية يرفض الاعتذار عن تلك المسرحية المسيئة للاسلام التي مثلت وأنتجت في احدى الكنائس القبطية المصرية.

وفي حين تقمع الحكومة المصرية تيارا وطنيا عريضا مثل الاخوان المسلمين، ولا تتصبب خجلا من اعلان اعتقال المئات من أنصارها دونما سبب، لا يجرؤ ذات نظام مصر على محاسبة أقلية قبطية تتراوح نسبتها السكانية ما بين 5 ـ 10 % من الشعب المصري تستدعي تدخلا أجنبيا في شؤون بلادها، وذلك لأنها تطالب بحقوق وحريات أكبر مما يتمتع به كل الشعب المصري. نعم ان الاسلام، دين الأغلبية وثقافة الأغلبية السكانية في العالمين العربي والاسلامي، ومنه مصر، يهان من أقليات، تدعي أنها أصل الأرض والسكان، ولا تجرؤ الأنظمة الخائرة على مساءلتها، في حين تدوس بقدمها الغليظة على رقاب الأغلبية وتكمم أفواههم، فماذا بقي لهم من سبيل غير سبيل «شمشون» بهدم المعبد على رؤوس الجميع!؟ أليس هذا ما يحصل في مصر عبر ضرب قطاع السياحة فيها!؟

باختصار، المشكلة هي في ثقافة الكبت التي تمارسها هذه الأنظمة.. والمشكلة في ثقافة الارتهان والخضوع للخارج والتكبر والتجبر في الداخل.. المشكلة في التردي الاقتصادي ونهب قوت الفقراء واذلال الشعوب.. المشكلة في مداراة الأقليات على حساب الأغلبية.. المشكلة في السياسات الخارجية التي تستهدف الاسلام دون وجود حصن أو درع يحمي صدر هذه الأمة في ظل فشل هذه الأنظمة وخوارها، بل ومشاركة كثير منها في محاصرة الاسلام داخليا. ولا حل الا باعادة الاعتبار لدين وثقافة الأغلبية، واحترام الارادة الشعبية. نعم لقد شبت الشعوب عن الطوق، ولن يرضوا بما تقوم به دول عربية، من بينها مصر، في تجويع الشعب الفلسطيني، وذلك تماهيا مع أوامر أمريكا واسرائيل.

مرة أخرى، هذه العمليات مدانة وخرقاء، ولكن ايقافها لن يتأتى بصراخ وشجب واستنكار وحملات قمع جديدة.. ايقافها يتطلب تغييرات في ديناميكيات التفاعل كلها في العالم العربي والاسلامي واستعادة لاستقلال الارادة والسيادة وتمتين جذوة الممانعة وعدم الانهيار أمام الآخر الأجنبي، فضلا عن استعادة دور الشعوب وحرياتها وكرامتها. وبغير ذلك فاننا نسير نحو فوضى في كل المنطقة، ستكون فوضى «العراق الجديد» مقارنة بها، أنموذجا مصغرا لا يقاس عليه، وحينها سيدفع الجميع الثمن. لقد ألقت الولايات المتحدة حصاة في كأس ممتلئة عبر احتلالها للعراق ففاض الكأس وبلل ما حوله. فالفوضى سواء أكانت «بناءة» أم لا ستضرب مصالح الجميع، وعلى رأسها المصالح الأمريكية.

كما أن عدم افساح المجال لاحداث تغييرات سلمية في بنية الواقع في المنطقة لن يبقي أمام تيارات «الغضب» غير خيار «شمشون» لهدم المعبد على رأس الجميع.

فهل من عاقل يأخذ على يد غيره ليحمي نفسه قبل أن يأتي الطوفان ليغرق الجميع!؟ فبقاء الحال من المحال.

* كاتب ومحلل سياسي مقيم في واشنطن

لكي لا تتحول الى صنم

عبدالعزيز محمد الخاطر

اصطفافنا وراء مصطلح الديمقراطية حولها الى أيقونة أو صنم يعبد وهو ما كنت أخشاه، كنت أتمنى أن تعالج مشاكل مجتمعاتنا على أشكالها في ندواتنا ومحاضراتنا بعيداً عن مصطلح الديمقراطية وليس عن الفكرة فاختزال الفكر فى المصطلح دائما يحول دون عملية التجاوز الضرورية للتطور وينشئ ما يسمى برهاب المصطلح. على كل حال فان ايجاد حلول لمشاكل المجتمعات باشكالها وتنوعها من بطالة او عمالة أجنبية الى دور المرأة وخلق الوظائف وغير ذلك من مشاكل يمكن طرحها ومعالجتها ليس بالضرورة بربطها بمصطلح الديمقراطية الاختزالي. فاختزال مرض المجتمع العربي في غياب الديمقراطية فقط اختزال مُخل ولا يساعد على الرؤية الحقيقية لتضاريس الواقع العربي ان كثره تداول اسم الديمقراطية وقيام الاجتماعات والندوات والمنتديات التي تحمل اسم الديمقراطية كما هي مقترنة في وعينا العربي جعلانا نبحث عن الدواء في صيدلية أخرى غير صيدلية الواقع المعاش لان الديمقراطية بالصورة التي نتداولها افراز لمجتمعات وواقع مختلف فنحن نقفز الى العنوان دون قراءه ما يحتويه الكتاب ثم ان المتكلمين في معظم هذه الندوات والمحاضرات اما أنهم من الغرب فينطلقون من تجربة مجتمعاتهم واما أنهم عرب فهم نتاج مجتمعات غير ديمقراطية أصلاً خاصة من يصور منهم أن هناك حالة من الخصام بين الديمقراطية والواقع العربي فهو يكرس مفهوم العقيدة التي تعبد ويطلب منها أو من خلالها تدارك الأمر عن طريق تدخل الغيب.

كنت أتمنى أن لا نبحث كثيراً في هذا المفهوم أكثر مما بحثنا فنقطة الانطلاق يجب أن تكون من الواقع حيث لكل مجتمع مكوناته الخاصة، وأن تفاعل هذه المكونات بصورة معينة وعبر حركة التاريخ يمكن أن ينتج عنها تصور لامكانية تعايش أفراد هذا المجتمع انطلاقاً من رضاهم هنا يكمن مفهوم التداول المجتمعي الفعال.

ثم ان العملية الديمقراطية نفسها ناشره للوعي الديمقراطي أي أن الممارسة هي الأساس، أنا اعتقد أن هناك عدة نقاط تجب مراعاتها في هذا الخصوص:

أولاً: ضرورة الاتفاق حول امكانية تعايش المجتمع بصورة تحفظ للجميع حقوقهم.

ثانياً: الابتعاد عن المماثلة مع الغير من المجتمعات لان مكونات مجتمعاتنا تختلف تماماً عن غيرها فلدينا العائلة والقبيلة والطائفة الخ... فهي بالتالي مكونات الاتفاق المرجو والمطلوب.

ثالثاً: اخراج الديمقراطية من بؤرة الوعي العربي بصورتها الحالية وادخال مصطلح التعايش أو بمعنى آخر اخراج هذا المصطلح من مثاليته وما يحملها من تجربة لآخرين عجزنا عن تحقيق أدنى منتج مادي لديهم. لقد أصبحت الديمقراطية لدينا مقترنة بجو مخملي فاخر وبمحاضرين يحملونها في حقائبهم من منتدى الى آخر وبالتالي تكوّن وعي جديد لدى العامة بأن هؤلاء هم كهنة العقيدة الجديدة وهذا شرك جديد تفرزه العولمة.

رابعاً: اعتبارها كذلك (مثالا أو عقيدة) لا يخدم الشعوب بقدر ما يخدم الأنظمة لأن عدم تحقق المثال في هذه الحياة وهو أمر طبيعي يعني معايشة الواقع بشكله وصورته الحاليين وهو ما أورثنا المصائب والمحن.

* كاتب من قطر

الحداثة في برامج الأحزاب المغربية

عبد العزيز شبراط*

■ كل الأحزاب المغربية بمختلف مشاربها اليسارية واليمينية، تردد في خطاباتها مفاهيم الحداثة والديمقراطية، وتعلن أنها تعتمد على هذه المفاهيم في صياغة برامجها السياسية وانتاج مشاريعها المجتمعية، وتطمح لبناء مجتمع حداثي، غير أن ممارستها على الواقع تخالف ما تحمله خطاباتها، ونجد أنفسنا حائرين أمام ما تعلنه تلك الأحزاب وما يحمله خطابها من مصطلحات ومفاهيم جديدة، وما يقع في العالم الغربي بشأن هذه المفاهيم وتحولاتها وتطوراتها، ففي الوقت الذي يعلن فيه الفكر الغربي أن الحداثة ومفاهيمها استهلكت، وأصبح الفكر الغربي أمام فكر جديد ينعت بما بعد الحداثة، نجد الأحزاب المغربية لا تتحدث عن ما بعد الحداثة في أدبياتها، هل هذا يعني أن بلادنا لا زالت في حاجة الى مفاهيم الحداثة وأدواتها لصياغة برامجها ومشاريعها المجتمعية؟! وأن أحزابنا ترى أن الحداثة ومفاهيمها لا زالت لم تستنفد بعد ولا تحتاج سوى التطوير والاغناء لتلبية حاجاتنا الفكرية؟! أم أن أحزابنا تردد تلك المفاهيم في خطاباتها، فقط لتبدو أمام شعبنا ومناضليها وكأنها تساير التطورات العالمية، وتواكب المستجدات، لارضاء القاعدة وحسب؟!

والواقع أن النقاش حول الحداثة في مجتمعنا وفي المجتمعات العربية الأخرى أيضا لم يتبلور جيدا بعد، لنتمكن من صياغة اضافات اليه عوض تكرار ما أنتج في المجتمعات الغربية، ويعود هذا بشكل خاص الى التناقض البين بين من يرفض هذه المفاهيم جملة وتفصيلا، ويعتبرها غريبة عن ديننا وتقاليدنا وثقافتنا العربية الاسلامية، وبين الذين وقفوا عند تحديد المصطلحات ومحاولة توليفها مع الواقع العربي.

تعريف مفهوم الحداثة حسب المفكر ستوارت هول وبعض زملائه الذين شاركوه في تأليف سلسلة من الكتب من أجل فهم المجتمعات الحديثة: «ان الحداثة هي ذلك الشكل المميز والفريد للحياة الاجتماعية التي تطبع المجتمعات الحديثة» واذا كانت الحداثة حسب هذا التعريف ترتبط بالمجتمعات الحديثة، التي برزت في أوروبا بدءا من القرن الخامس عشر الميلادي، ومفاهيمها لم تبرز بشكل نظري ممنهج استوجب البحث والتطوير الا في القرن الثامن عشر، فان هذا يضع مجتمعنا المغربي ومجتمعاتنا العربية بصفة عامة أمام واقع مادي مخالف للواقع المادي للمجتمعات، التي تأسست فيها مفاهيم الحداثة وتطورت ونمت.

صحيح أن الحداثة أصبحت اليوم فلسفة كونية لا ترتبط بواقع مجتمع بعينه، ولكن ذلك لا يمنع من كون مفاهيمها لا يمكن أن تتقبلها الشعوب وتندمج فيها بشكل سلس وبدون مصاعب ولا مطبات، لأن ادراك تلك المفاهيم والأدوات المرتبطة بها لا يمكنها أن تنفصل عن الشروط التي نمت وتطورت ضمنها، وعلى رأس ذلك الشروط التاريخية والعمليات المرتبطة بها، والظروف التي أحيطت بها: الاقتصاد الرأسمالي، العلمانية ونظم الحكم، تكون الطبقات وتشكلها بشكل واضح، الانتقال الثقافي من الثقافة الدينية الى الثقافة العلمانية، وتطور هذه الشروط أيضا بتشكل النظام العالمي الجديد ومفاهيم العولمة. وهنا لا بد أن الشروط الموضوعية للمجتمع المغربي، التي تشتغل ضمنها الاحزاب المغربية، وضرورة ربطها بالظروف الموضوعية التي نشأت فيها الحداثة، ونتساءل الى أي حد استطاعت هذه الأحزاب، أن تقوم بتوليف تلك المفاهيم مع هذه الشروط الموضوعية التي نشتغل ضمنها؟! والى أي حد تمكن مجتمعنا من توفير الشروط الموضوعية التي بمقدورها انتاج فكر حداثي متطور وغير مكرور عن ما أنتج في الغرب؟!

واذا ما تناولنا برامج أحزابنا المغربية، ليس من خلال ما هو مسطر في الأدبيات، ولكن مما ينعكس منها في الممارسة، (لأنه كما نعلم أن البرامج الحزبية هي في الأصل توضع للممارسة وليس لغير ذلك)، فانه يصعب علينا حقا وصفها بأنها تتضمن تطبيقا لمفاهيم الحداثة! فالمغرب من جهة لا زال حديث الفعل السياسي العمومي الذي تنتجه الاحزاب السياسية وتصوغه وتحاسب عليه، وتؤطره وتؤثر فيه وتتأثر به، فهي (الاحزاب) لا تزال تقف عند حد توفيق سياساتها مع السياسة المركزية للدولة المغربية، ولا تؤثر فيها الا بشكل قليل، ومن جهة ثانية فان المواطن المغربي لا زال لم يصل بعد الى مستوى التأثير في تلك الأحزاب لاجبارها على الالتزام بما تعلنه وتسطره في برامجها، كما لم يصل بعد هذا المواطن المغربي الى مستوى محاسبة هذه الأحزاب ومعاقبتها حتى، اذا ما أخلت بالتزاماتها تجاهه، فالانتخابات ببلادنا، وكما يعرف الجميع لا تزال رهينة بالمال والنفوذ والعلاقات القبلية، أكثر مما هي رهينة ومرتبطة بالبرامج السياسية الحزبية، والأحزاب ذاتها بمختلف مشاربها وبتعدد برامجها، سواء تلك التي تصيغها بقوالب حداثية أو غيرها، لا ترشح ضمن لوائحها الانتخابية سوى الأعيان، أو من يمتلكون الأموال وكيفما كان مصدر تلك الأموال، وتبقى أفضلية المناضلين وحاملي الفكر الحداثي مجرد منتجين للفكر ومؤطرين للحملات الانتخابية، وتنتهي مهامهم بانتهاء تلك الحملات.

ولعل هذه الثقافة التي سادت الى حدود الانتخابات الأخيرة (في انتظار الثقافة التي ستؤطر الانتخابات القادمة)، ساهمت بشكل كبير في تعثر تنمية الفكر الحداثي لدى أحزابنا المغربية وبلورته واعتماده وتنفيذ أدواته، وحالت دون اعتماد تلك الأدوات الحديثة في التدبير السياسي ببلادنا والرفع من مردوديته ونتائجه وانعكاسه على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المغربي، وطبعا مثل هذه الشروط لا تفسح المجال أمام التنافسية في انتاج المشاريع المجتمعية الحديثة، وفي فتح المجال أمام الاحزاب للاجتهاد في ابداع ما يمكن من بروز التفاوت في البرامج الانتخابية لفتح المجال واسعا أمام اختيارات الناخب المغربي، ولتتشكل بعد ذلك خريطة سياسية حقيقية بالبلاد، تعكس حقا ارادة الشعب المغربي واختياره، وتفرز حكومة مسؤولة أمام الناخب، وأمام الشعب المغربي بكل مكوناته الثقافية والسياسية.

والى جانب هذا طبعا، فان بلادنا غير معزولة عن باقي التأثيرات الخارجية والاملاءات الصادرة تجاهنا من الدول العظمى، التي ترتبط مصالحها بما يحدث من تحولات ببلادنا، وهي تحرص أشد الحرص، على أن تتم تلك التحولات لصالح حماية مصالحها، قبل ضمان وحماية مصالح المواطن المغربي، وبكل تأكيد ما دامت الاحزاب المغربية تشتغل بالثقافة التي تحدثنا عنها أعلاه، فانها ستكون غير قادرة على مواجهة ما تفرضه علينا القوى الخارجية من نماذج سياسية، وثقافية، وتكوينية حتى، تحول دون تطبيق هذه الاحزاب لبرامجها وتحقيق تطلعات الجماهير الشعبية المغربية.

بلادنا تقع اليوم في موقع الانتقال الديمقراطي، والذي يتطلب من كل هذه الاحزاب والى جانب المجتمع برمته، المساهمة الفعلية في نجاح هذا الانتقال والتعجيل بمدته الزمنية حتى لا نظل ننتقل ديمقراطيا عمرا طويلا كما حدث لنا مع المسلسل الديمقراطي الذي عمر ببلادنا أكثر من اللازم، ويعتبر نجاح هذا الانتقال الديمقراطي على النحو الذي يطمح اليه الشعب المغربي احد الشروط الأساسية للمرور الى تنفيذ أدوات الحداثة التي ينتظر من أحزابنا أن تعتمدها في برامجها المجتمعية، والتي بواسطتها ستتمكن بلادنا من اللحاق بالركب العالمي، المتميز بالتنمية الاقتصادية والبشرية، القادرة على تحقيق متطلبات الشعب المغربي والاستجابة للمرحلة التاريخية التي تلبي انتظاراتنا الآنية والمستقبلية.

فما تقوم به بعض الاحزاب الجادة في هذا الاتجاه، هو محاولة جعل مفاهيم الحداثة التي انشئت في بيئة غربية، أن تنصهر بشكل صحيح ومقبول في بيئة عربية مغربية، وهو ما يتطلب منها جهدا جهيدا، والماما كبيرا بدراسة الواقع المغربي، وأدوات تطوره وتطويره، لأن بناء المشاريع المجتمعية، وتحديث الثقافة ومفاهيمها الفلسفية ووضع الاطروحات والنظريات السياسية، لا تتم كما نعرف فوق أرضية علمية منفصلة عن المجتمعات البشرية، شأنها شأن النظريات العلمية (كالرياضيات والفيزياء).

* كاتب مغربي

«نووية» إيران و«مانوية» العرب!

جواد البشيتي*

■ لست مع إيران، ولا مع نظام الحكم فيها، الذي تتحد فيه الثيوقراطية والشيعية والفارسية، ولو ضرب جذوره عميقا في إرادة ووعي ووجدان غالبية الشعب أو الأمة، ونجح في تزويج الديمقراطية العاقر بالثيوقراطية، أو سلطة رجال الدين، تزويجا غير شرعي.

ولست مع نفوذها المتزايد، والذي خواصه من خواص نظام الحكم فيها، في العراق بين الشيعة من عربه، ولا مع تطرفها في "العداء اللفظي"، أو الإيديولوجي، لإسرائيل، والذي لم يُترجَم، حتى الآن، وربما لن يُترجَم أبدا، بعداء مفيد للشعب الفلسطيني وقضيته القومية. ولست مع سعيها الظاهر والمستتر للإفادة من المصائب التي حلت، وتحل، بالأمة العربية، فإيران الثيوقراطية الشيعية الفارسية إنما هي نجم لن يلمع إلا في سماء عربية، تضافر على إظلامها الأعداء الداخليين والخارجيين للأمة العربية في سعيها إلى التحرر الديمقراطي والقومي والحضاري.

لست معها في كل ذلك، وفي غير ذلك أيضا، ولكنني معها، وينبغي لكل عربي أن يكون معها، في "تحدِّيها النووي"، ولولا إسرائيل والولايات المتحدة، مع ما تظهرانه وتضمرانه من عداء للعرب وحقوقهم القومية والديمقراطية والحضارية، لوقفتُ ضد إيران في سعيها المزعوم للتحول إلى قوة نووية إقليمية. قد يقال في هذا الموقف إنه ليس بالحصيف سياسيا؛ لأنه يقوم على مبدأ ليس دائما بالسليم، وهو مبدأ "عدو عدوي صديقي". ولكن هل ترك لنا ضعفنا ويأسنا مبدأ غير هذا المبدأ نعولّ عليه، ونستبشر به؟!

إننا أمة نجحت حيث فشلت كل الأمم التي من وزنها وأهميتها. لقد نجحت في إضعاف ذاتها بذاتها، وفي نقل كل ما تملك من سلاح إلى أيدي أعدائها، وفي خوض كل الحروب والمعارك التي فيها هزيمتها، وفي ابتناء مزيد ومزيد من أحصن من نمط حصان طروادة الشهير، فينفذ منها الأعداء إلى قلبها، وفي التلهي عن كل صراع جديد مفيد بكل صراع عرفه ماضيها، فمقتل الحسن والحسين، على سبيل المثال، ليس فعلا ماضيا، وإنما فعل مضارع يدل على الحال أو الاستقبال!

ونجحت في أشياء أخرى، هي جميعا من النوع الذي لا يسر صديق ولا يغيظ عدى. حتى امتلاكها لنزر من القوة لم يأتِ إلا بفضل توازن دولي، أو صراع خصوم!

في البدء، قالوا إنهم يقفون ضد المفاعل النووي الإيراني في بوشهر؛ لأنه على مقربة من أراضيهم ومياههم، فالمخاطر النووية يمكن أن تنفذ منه إليهم إذا ما تأثر بهزة أرضية أو زلزال، فإيران بلد الهزات والزلازل. ولكن ما أن تناهى إلى أسماعهم أن الولايات المتحدة تفكِّر جديا في أمر توجيه ضربة عسكرية، قد تستخدم فيها أسلحة نووية، إلى إيران، حتى شرعوا يفكِّرون في سوء العاقبة، ويُظهرون ميلا إلى تسوية النزاع النووي بالتي هي أحسن.

وما أن اعترضت الولايات المتحدة وكشَّرت عن أنيابها حتى شرعنا نعد العدة الإعلامية والسياسية.. للمشاركة في حرب ليس لنا فيها ناقة أو جمل، مصوِّرين إيران النووية على أنها القوة التي ستقود، بدءا من جنوب العراق، الشيعة العرب ضد السنة العرب، فإذا وقفنا مع الولايات المتحدة (وإسرائيل) ضد البرنامج النووي الإيراني فهذا إنما يعني، ويجب أن يعني، أننا ندافع عن أنفسنا في "حرب طائفة ضد طائفة"!

لقد اخترعوا هذا العداء، ولقد ساعدتهم في اختراعه السياسة الفارسية الشيعية لإيران، فهم أرادوا، في موقفهم هذا والمفروض عليهم فرضا، أن يغرسوا الخوف من الخطر الشيعي في قلوب العرب السنة من شعوبهم، كما غرست إدارة الرئيس بوش في قلوب مواطنيها الخوف من "الإرهاب الإسلامي".

كافحوا النفوذ الإيراني في جنوب العراق، ولكن ليس بالأسلوب الذي اتبعته إيران في اكتساب هذا النفوذ، أي ليس بالطائفية الكريهة التي تمعن تمزيقا في الجسد القومي العربي. كافحوا عجزكم النووي، ولكن ليس بالوقوف مع القنبلة النووية الإسرائيلية الأكيدة ضد القنبلة النووية الإيرانية المحتملة. دعوا إيران تمتلك ما عجزتم عن امتلاكه، ودعوا الولايات المتحدة تخوض حروبها بنفسها، فإلى متى نمتنع عن خوض حروبنا لنخوض حروبها التي لا ناقة لنا فيها ولا جمل، والتي نحن فيها الناقة والجمل؟!

* كاتب ومحلل سياسي فلسطيني ـ الاردن

العنف الطائفي: رحيل العقل وموت المنطق

د. أحمد ثابت*

■ أن تتهم أجهزة الأمن مختلا عقليا بأنه ارتكب الجريمة البشعة وحده وبمفرده بالاعتداء على مصلين بثلاث كنائس بالإسكندرية فهذا منتهى الاستخفاف بعقول الناس وتعبير عن وصول وزارة الداخلية إلى حالة يرثى لها في التغطية على عجزها عن ـ ولا نقول تعمدها الذي قد يكون صحيحا ـ توفير حماية كافية للكنائس وهذا أمر مهم للغاية في ظل حالة الاحتقان الشديد والتوتر الهائل في أعصاب الناس بصفة عامة بسبب الأزمة السياسية الاقتصادية الشاملة التي تسبب فيها نظام مبارك بحيث صار العنف اللفظي والمادي شيئا متكرر الحدوث وتقريبا كل ثانية بين المصريين عموما ثم تتجلي خطورة هذا العنف الذي هو عنف ضد المجتمع ذاته كما يقول صديقي محمد السيد سعيد إذا ما امتد إلى العلاقة اليومية بين أبناء الشعب الواحد مسلمين وأقباطا.

ويتضاعف استخفاف أجهزة الأمن والنيابة التي لا تريد أن تتحقق بنفسها من الأمر وتنزل إلى مواقع الجريمة لتتحرى بنفسها ولو استغرق الأمر فترة طويلة. فما ذكرته صحيفة «الأهرام» يوم السبت بعد حدوث الجرائم يوم الجمعة 14 نيسان (ابريل) يثير الاستغراب والشك في نفس الوقت من أن فريق النيابة العامة عجز عن دخول كنيسة في باب شرق لأسباب أمنية!! فما معنى ذلك؟ معناه خطير إما أن قوات الأمن الموجودة هناك غير كافية بحيث لا تستطيع توفير الأمن لفريق النيابة بالدخول للتحري والتحقيق، أو أن أجهزة الأمن لا تريد للنيابة أن تمارس مهمتها باستقلالية وتتحرى بنفسها دون أية ضغوط ومؤثرات خارجية بما قد يؤدي لأن تكتشف النيابة العامة أن الجرائم ليس وراءها ذلك الشاب المريض نفسيا مما يؤدي لحرج بالغ لوزارة الداخلية ولكذب روايتها للفاعل.

ثم يصل الاستخفاف ذروته عندما تقول أجهزة الأمن ان مختلا عقليا آخر قام بعد يوم واحد فقط أو يومين بالتسلل لمسجد بالمنصورة والاعتداء على مصلين، بمنطق خائب هو «ما فيش حد أحسن من حد» و«يا عزيزي كلنا لصوص»!!! طبعا السؤال هنا هو لماذا يتجه المختلون عقليا إلى الكنائس تحديدا والآن؟ إلى جانب أن البلاد مليئة بالمرضى العقليين والنفسيين دون أن توفر لهم الدولة العلاج وتتركهم هائمين على وجوههم في الشوارع منذ أكثر من عشرين عاما، فلماذا لم يقم أي من هؤلاء بالاعتداء على أماكن العبادة للاخوة الأقباط طوال هذه الفترة؟!!

ويمكن القول إن أحد جوانب المأساة الملهاة هو المستوى المثير للحسرة والحزن الذي وصل إليه تفكير ليس فقط كبار مسؤولي الدولة سياسيين وأمنيين، بل مستوى تفكير بعض الكتاب والصحافيين الذين نقدرهم مثل الأستاذ عادل حمودة الذي ذكر في برنامج «البيت بيتك» الاثنين 17 اذار (مارس) 2006 رواية ظالمة غير موضوعية بل تساهم في تعميق الفتنة الطائفية والعنف الطائفي المتبادل بين المسلمين والأقباط، بل هو لعب بالنار. ففي حين ذكرت السيدة والدة الشاب المتهم بأنه تنتابه هذه الحالة العصبية في شهر نيسان (ابريل) من كل عام، وفي نيسان (ابريل) من العام الماضي 2005 قام بالاعتداء على نفس الكنيسة بسيدي بشر ولكن تمكن المصلون وقتها من الإمساك به، وسلموه لأجهزة الأمن التي سلمته لأمه التي سلمته لمستشفى الأمراض النفسية ثم أخرجته أمه بناء على طلبها بزعم أن نجلها تماثل للشفاء. وأضافت الأم أن الحالة عاودته مع قدوم شهر نيسان (ابريل) فاختفى إلى أن علمت بالجرائم التي ارتكبها. وفي حين لم تذكر الأم ما سر قيامه بالاعتداءين في عامين وذكرت الصحف أن المتهم عند القبض عليه أرجع السبب إلى أنه قام بتلك الجرائم دفاعا عن النبي محمد وردا على الإساءة للرسول الكريم من صحيفة بالدنمارك. فمن بصراحة الذي سكب هذه الكلمات في عقل هذا الشاب الذي إن فكر فإنه يفكر في أمور خاصة به أو بالمحيطين به وليس قضايا سياسية أو عامة؟ ثم من الذي ربط لدى هذا الشاب ربطا تعسفيا مريضا وسخيفا بين الرسوم المسيئة للرسول الكريم محمد والاخوة الأقباط في مصر؟ الأستاذ عادل حمودة يزعم أنه التقى بوالدة الشاب وعرف منها أن شخصا ما قبطيا قد ظلمه في أمر ما، فقرر الشاب أن ينتقم من الأقباط كلهم وتحديدا من الكنائس!!. هل هذا كلام عاقل وهل وصل الأمر إلى هذا الحد الذي يرجع فيه الخلاف في أي شيء دنيوي إلى الخلاف في الدين فأي تعامل في أي مكان في مصر يكون فيه مصريون مسلمون ومسيحيون! ولم يحدث أن تحول الخلاف على معاملات ما إلى عنف وفتنة على أساس الدين. إن هذا يدل بصراحة على أن مفهوم المواطنة لم يترسخ بعد حتى في أذهان المثقفين والكتاب ونخبة الوطن برمتها.

* كاتب من مصر

هل هدم بيت الرسول الأعظم وتحويله الى مرافق عامة وحرق قبر أمه أقل اهانة له من الرسوم الكاريكاتيرية؟

د. علي الجواد*

■ لقد قامت الدنيا وقعدت عندما تجاوزت صحيفة دنماركية على شخص الرسول الأعظم (ص) برسوم صورته بالأرهابي وغلى العالم الاسلامي لما حصل واحرقنا سفارات وازهقت أرواح كثيرة كردة فعل لما حصل. ولم تتهاون الصحف العربية والاسلامية وفضائياتها بصب الزيت على النارولم نهدأ حتى هذه الساعة.

أهانة أخرى نالت من الرسول الأعظم وشملت أصحابه وأرحامه وآل بيته ولم تتجرأ أي من هذه الصحف والفضائيات على ذكرها باستثناء صحيفة «القدس العربي» الغراء التي ذكرت ما يحصل من اهانة لاثار نبينا العظيم في مكة والمدينة وذلك قبل ثلاثة أسابيع في مقالة للدكتور سعيد الشهابي والذي تناول فيها كيف تناولت المعاول والجرافات ما تبقى من التراث الاسلامي في مكة المكرمة والمدينة المنورة من جوامع وبيوت وقبور للصحابة وآل بيت النبوة. وق